

## صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر

أ. ياسين مراح & د. محمد هاني  
 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية  
 وعلوم التسيير - جامعة البويرة

### ملخص:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، الذي يساهم بأكثر من 70% من الناتج المحلي الخام، في حين يساهم بأكثر من 97% من الصادرات ومداخيل العملة الصعبة، هذا الاعتماد على قطاع مزدهر واحد أدى مع مرور الوقت إلى ظهور إختلالات حادة في جانبي العرض والطلب، جعلت الجهاز الانتاجي غير مرن ودون مردودية إنتاجية مقبولة، مما كرس الطابع الريعي له، وجنوحه الهائل للانفاق الممول من ريع القطاع المزدهر، ما أدى إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي.

في دراستنا هاته خلصنا إلى أن الإقتصاد الجزائري ذو حالة فريدة، يعاني من ظاهرة المرض الهولندي، المتأتية من الصدمات النقدية بإختلاف أنواعها، كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، ناهيك عن فشل إدارة التحول نحو إقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي كانت نتاج الصدمات النقدية المتعمدة (نظريا) من قبل السلطات النقدية، والتي هدفت إلى معالجة التضخم والبطالة، وهاته الصدمات كانت بشكل كبير وغير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** المرض الهولندي، صدمات عرض وطلب النقود، صدمات أسعار الصرف والفائدة، أثر الإنفاق واثر الموارد.

### Abstract :

*The Algerian economy depends almost entirely on the hydrocarbon sector, which contributes more than 70% of the gross domestic product, while contributing more than 97% of exports and foreign exchange earnings. This reliance on one sector has led to the emergence of severe imbalances on both sides Supply and demand, the production system has made flexible and cost-effective production affordable, which has devoted its rentier character, and its tremendous generosity to the expenditure financed by the booming sector revenues, leading to the impact of spending on the Dutch disease.*

*In this study, we concluded that the Algerian economy is unique. It suffers from the phenomenon of the Dutch disease, which stems from various kinds of monetary shocks, such as supply shocks, exchange rates, interest rates and the failure to manage the transition to a market economy. The result of deliberate monetary shocks (by theory) by the monetary authorities, aimed at tackling inflation and unemployment, which was largely uncontrolled, led to the penetration of the Dutch disease phenomenon into the Algerian economy.*

**Keywords:** Dutch disease, supply and demand shocks, exchange and interest rate shocks, impact of expenditure, impact of resources.

## مقدمة:

يعد توفر الموارد الطبيعية الخام كالمحروقات والمناجم أو أي منتج تصديري آخر كالمنتجات الزراعية التجارية التي توفر موارد مالية كبيرة لإقتصاد البلد، يعد من الناحية النظرية أمرا إيجابيا، بحيث أنه يوفر الموارد المالية اللازمة والكافية لتمويل عملية التنمية المحلية المستدامة، تجعل الإقتصاد المحلي في غنى عن رؤوس الموال الأجنبية باختلاف صيغها، إلا أنه من الناحية العملية فإن توفير الموارد المالية الضخمة من عوائد الموارد الطبيعية، تتعكس سلبا على الإقتصاد المحلي، وتجعله إقتصادا إتكاليا على التدفقات الربعية من هاته الموارد، وبذلك يكون الإقتصاد المحلي في مفارقة توفر الموارد المالية من جهة والتخلف التنموي على كافة الأصعدة من جهة أخرى، تعرف هذه الظاهرة بظاهرة المرض الهولندي.

تعالج الظاهرة في الإقتصاد الجزائري خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي التي عرفت جنوبا هائلا في إستخدام العوائد الربعية للمحروقات في تمويل المشاريع التي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية وخدمات جعلتنا أمام فرضية وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، خاصة وأن أسعار المحروقات التي تعتبر المنتج التصديري الوحيد تعرضت إلى العديد من الصدمات المواتية وغير المواتية المتأتية بالدرجة الأولى من تذبذبات أسعار المحروقات، والتي تصنف على أنها صدمات حقيقية في جانب العرض أو صدمات سيولة نقدية من خلال استعمال هذا الربيع كمقابل للكثلة النقدية، بداية من صدمات طلب وعرض النقود، وصولا إلى صدمات أسعار الفائدة وصددمات أسعار الصرف، والتي أدت إلى تزايد تأكيد فرضية تغلغل المرض الهولندي على طول فترة الدراسة.

## الإشكالية:

باعتبار أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد بصفة أساسية على ريع المحروقات التي هي عرضة لصددمات تقلبات اسعاره، تدل بما لا يدع مجالا للشك انه مصاب بالمرض الهولندي ومضاعفاته، إلا أن هذه النظرة الأولية لا تعفيانا من ضرورة البحث والنقسي والتشخيص العلمي.

وعليه تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

❖ الإطار النظري لصددمات السيولة النقدية.

❖ الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي.

❖ تتبع وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لصددمات السيولة النقدية وأثرها في تغلغل المرض الهولندي.

❖ تقديم نتائج الدراسة.

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ظاهرة المرض الهولندي بإعتباره حالة إقتصادية تصيب الإقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، وعوض تحقيق هذه الإقتصاديات لطفرة إقتصادية من خلال هذه الثروات التي تمثل قوة دافعة لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، وتنفيذ سياسات إقتصادية كلية

ملائمة تحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو بفعل آثار ريع الموارد الطبيعية الاستخراجية، وستتناول الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تحليلية تهدف إلى إثبات وجود المرض الهولندي من عدمه، ودور صدمات السيولة النقدية على وجه الخصوص في تغلغل المرض الهولندي، والهدف الرئيسي للدراسة أنه حتى إذا تم الجزم بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي فإن ذلك لا يعفينا من ضرورة البحث والتحليل والتشخيص العلمي الدقيق بعيدا عن إطلاق الأحكام العامة، وعليه تنصب أهداف البحث بما يأتي:

للمعرفة الأسس النظرية لصدمة السيولة النقدية.

للمعرفة الأسس النظرية لظاهرة المرض الهولندي.

للمعرفة من خلال دراسة تحليلية سيتم تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه ومدى مساهمة صدمات السيولة النقدية.

#### حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تتبُّع ظاهرة المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري، وانعكاساتها السلبية على الإقتصاد الوطني، ومدى مساهمة صدمات السيولة النقدية تغلغله، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي لفترة الدراسة الممتدة من 2000 - 2015.

#### المنهج المتبع:

بناء على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما إستخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

#### الإطار النظري لصدمة السيولة النقدية:

قبل أن نفصل في صدمات السيولة النقدية، نشير بأن هاته الأخيرة ما هي إلا جزء من الصدمات الإقتصادية التي تتميز بتعدد أنواعها ومصادرها، وعليه نورد تعريف الصدمات الاقتصادية، ثم بعدها نفصل في صدمات السيولة النقدية كالاتي:

#### 1. تعريف الصدمات الاقتصادية:

**التعريف الأول:** " هي حدث مفاجئ يؤدي إلى تأثير مادي كبير على النظام الاقتصادي بأكمله ، فينهار التوازن الاقتصادي ويكون ذلك بداية أزمة إقتصادية ناجمة بالأساس عن حدث مفاجئ"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** "إختلال مفاجئ يكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، و يشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم... الخ"<sup>2</sup>.

من خلال هذين التعريفين فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى عوامل ومتغيرات خارجية، تكون مفاجئة وذات تأثير مادي على كامل النظام الإقتصادي، وتكون سببا في أزمة إقتصادية تنعكس في صورة تغيرات كبيرة في معدل نمو الناتج الحقيقي، وكذا معدل البطالة ومعدل التضخم.

**التعريف الثالث:** هناك من يعرف **الصدمات الاقتصادية:** " تغيرات في إمدادات وسعر المواد الأولية الخام، أو أنها ناتجة عن تغيرات في تكنولوجيات الإنتاج تحدث تغيرا في عرض السلع في السوق، وبالتالي نكون أمام صدمة عرض، سواء كانت موجبة أو منعدسة"<sup>3</sup>.

**التعريف الرابع:** " إنتقال منحنى العرض الكلي، إلى أعلى أو إلى أسفل نتيجة تغير الأجور أو تكاليف الإنتاج، بسبب تغير غير عادي في أسعار تكاليف الإنتاج، وهنا نكون أمام صدمة عرض إما موجبة أو منعدسة"<sup>4</sup>.

**التعريف الخامس:** " حدوث تغير طارئ في الطلب الكلي نتيجة حدوث زيادة تلقائية في أحد مكونات الطلب الكلي كالانفاق الاستهلاكي، أو أحد المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي كسعر الفائدة، أو تغير ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة كالسياسة المالية او النقدية"<sup>5</sup>.

من خلال هاته التعاريف فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات وتذبذبات في جانبي العرض والطلب، تكون إنعكاساتها في شكل أزمة إقتصادية تكون آثارها شاملة على كامل متغيرات الاقتصاد الكلي.

**2. تعريف صدمات السيولة النقدية:** تعددت تعاريف صدمات السيولة النقدية، إلا أنه يمكن تعريف صدمات السيولة النقدية على النحو التالي:

**التعريف الأول:** هناك من يعرف الصدمات الاقتصادية بأنها **صدمات سيولة فيعرفها** بأنها "التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، الائتمان،... الخ)، وما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية فالتغيرات غير المقصودة هي تغيرات غير متوقعة في أحد المتغيرات النقدية كالتذبذبات في عرض النقد والناجمة عن سياسة الإدارة النقدية، أو اختلال الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الأفراد الذين يتعاملون في الأسواق والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من أرصدة نقدية"<sup>6</sup>.

**التعريف الثاني:** تعرف الصدمات الاقتصادية بأنها " تغيرات ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والأجنبي على رؤوس الأموال والبضائع. فضلا عن التغييرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الأخرى، تؤدي إلى ردود أفعال من الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية، إذ يسعى بعض منهم إلى تعديل أرصدهم النقدية من خلال أسواق السلع والخدمات، بينما يقوم الآخرون بتعديلها عن طريق أسواق الأسهم والسندات، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الاختلالات إلى أسواق أخرى ومنها إلى كامل الاقتصاد"<sup>7</sup>.

من خلال هذين التعريفين فإن الصدمات الاقتصادية يكون مردها إلى حدوث إختلالات ناتجة بالدرجة الاولى عن عدم توازن العرض النقدي والطلب النقدي، وبالتالي يكون هناك إختلالات نتيجة الترابط بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية، كما أن الصدمة تكون ناتجة عن تقلبات أسعار الصرف بغض النظر عن الأسباب تنتقل إلى كامل الاقتصاد نتيجة رد الفعل من الاعوان الاقتصاديين بتعديل أرصدتهم النقدية والذي يكون سببه الاول حالة عدم اليقين وعدم الثقة في السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

### أنواع صدمات السيولة النقدية:

تقسم صدمات السيولة النقدية حسب مصدرها كالتالي:

#### 1. صدمات عرض النقود<sup>8</sup>:

يلعب المعروض النقدي دورا كبيرا في احداث الصدمات النقدية، إما بصفة مباشرة، أو بصفة غير مباشرة، فصددمات عرض النقد المباشرة تكون من خلال أهداف السياسة النقدية وقنوات ابلاغها، فعند تطبيق سياسة نقدية انكماشية في مرحلة التوسع، الذي يصاحبه توسع في الاقراض يؤدي الى رفع سعر الفائدة وإضعاف قدرة المقترضين، والعكس في السياسة النقدية الانكماشية زمن التباطؤ الاقتصادي والتي تخفض سعر الفائدة، إلا أنه هنا يكون الطلب على الاقراض ضعيف نتيجة التباطؤ الاقتصادي، وبالتالي نكون أمام حالة عدم التماثل ما بين السياستين التوسعية والانكماشية.

أما عن الصدمات غير المباشرة فتكون من خلال تعديلات الاعوان الاقتصاديين لتفضيلاتهم داخل الحيز الزمني، حسب توقعاتهم للسياسة النقدية واهدافها، فعلى سبيل المثال تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها ردا على صدمات الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصددمات الايجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية.

#### 2. صدمات الطلب على النقود:

تعرف بأنها تلك التغيرات العشوائية في الطلب على النقود، نتيجة للتغيرات في طلب النقد من قبل الاعوان الاقتصاديين، والناجمة عن تغيرات الأسعار أو أية أسباب أخرى، والتي تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود لتغطية العجز في القدرة الشرائية، كما يلعب الدخل دوراً مؤثراً في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغيير نسبة ما يحتفظ به الأفراد من نقود عند مستويات الدخل المختلفة فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يتم الاحتفاظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود<sup>9</sup>.

#### 1. صدمات أسعار الفائدة:

تعد قناة سعر الفائدة من أهم قنوات ابلاغ السياسة النقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية، خاصة فجوة الناتج وفجوة التضخم، ويكون ذلك من خلال وضع البنك المركزي لسعر فائدة اسمية بسيطة متضمنة فجوة الناتج وفجوة التضخم.

إلا أن العشوائية في تحديد فجوة الناتج الفعلية، تؤدي الى الانحراف عن الفجوة الفعلية للناتج، كما أن العشوائية في تحديد فجوة التضخم تؤدي الى اتباع سعر فائدة لا يتسم بالدقة، وهنا نكون امام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الارصدة القابلة للإقراض، خاصة إذا كانت متزامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الاعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي الى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة أخرى مما يشكل ضغطا على اسعار الفائدة الاسمية فترتفع<sup>10</sup>.

ولالإشارة فإن تيار نظرية الدورات العينية يرى بأن النقود تنعكس على النشاط الاقتصادي إلا أنها ليست ضرورية لإحداث التقلبات الاقتصادية<sup>11</sup>، وتقوم نظرية الدورات الاقتصادية على انتقاد نظرية لوكاس التي يرى بأنها تتولد عن عوامل نقدية بحتة<sup>12</sup>، نظرية الدورات الاقتصادية العينية في تفسيرها للتقلبات الاقتصادية على فرضية أساسية هي الاستجابة المثلى لأطراف النشاط الاقتصادي(العائلات - قطاع الأعمال) للصدمة الخارجية وليس الداخلية، فالأعوان الاقتصاديون في سبيل تعظيم دوال منافعهم أو أرباحهم، يخضعون لضغوط الميزانية أو الضغوط التكنولوجية، لذا يضطرون إلى إجراء عدة موازنات تقود إلى الإحلال بين المتغيرات الاقتصادية الأخرى<sup>13</sup>.

ما نود الوصول اليه هو ان صدمات اسعار الفائدة تُحدث اثر إنفاق ناجم عن احتياطات النظام المصرفي من النقد مما يرفع عرض النقود، ويشجع الإنفاق بدلا من تخفيضه، وهنا نكون أمام تغلغل المرض الهولندي، من غير أثر الإنفاق الناجم عن الصدمة الموجبة المتأتية من القطاع المزدهر.

## 2. صدمة أسعار الصرف: (نظام سعر الصرف وتأثير الصدمة\* "المواتية").

تسلك الصدمات الخارجية مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على اسعار الصرف اعتمادا على مصدرها، أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي مثلما حدث في أزمة الرهن العقاري، وعليه ينبغي للاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمة الخارجية إختيار نظام سعر الصرف الثابت، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الإحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغير في عرض الأموال، بوصفها نمطا للتكيف للصدمة الخارجية أو الداخلية، ومن ناحية اخرى إذا كانت التقلبات الحقيقية سائدة بشكل أكبر فهذا يجب إتباع سعر صرف مرن ذلك أنه يعمل على الملاءمة بين الصدمات الخارجية وبين الناتج الحقيقي الإجمالي والقطاعي، وعليه فإنه بعد أي صدمة حقيقية سلبية ( إنخفاض أسعار النفط) يمكن ان يؤدي الانخفاض الاسمي الى زيادة في الاسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة وتخفيض الاجور الحقيقية بما يتلاءم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وبالمقابل فإن الاقتصاديات التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت والتي تمر بها الصدمات السلبية الحقيقية يكون من الضروري انخفاض الاسعار والأجور لضمان الا يحدث انخفاض في العمالة والناتج، وفي حال عدم حدوث ذلك نكون امام حالة تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد المحلي<sup>14</sup>.

نشير هنا إلى أنه قد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة معالجة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التخفيض يحفز التصدير ويقيد الإستيراد كما أنه يحد من خروج رؤوس الأموال ويشجع التدفقات إلى الداخل.

وقد يرمي تخفيض سعر العملة إلى زيادة دخل بعض فئات المنتجين المحليين وتخفيف مديونيتهم. كما أنه يحدث عند تدهور أسعار المواد الأولية، مثلا قد تلجأ الدولة المعتمدة عليها في عائداتها التصديرية لهدف رفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية، كما قد يرمي أيضا إلى معالجة البطالة من خلال تشجيع تصدير سلع القطاع التبادلي<sup>15</sup>.

إلا أن التخفيض في قيمة العملة له سلبية خطيرة في حال عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وإعتماده على ريع القطاع المزدهر، فيكون تخفيض العملة غير متحكم فيه، وبالتالي ينعكس في صورة تشوهات في هيكل الاقتصاد المحلي.

#### الإطار النظري لظاهرة المرض الهولندي:

أولا: الخلفية التاريخية لظاهرة المرض الهولندي: تعود تسمية المرض الهولندي إلى المجلة المتخصصة The économie البريطانية سنة 1977م، وهو مصطلح إقتصادي لأنصار المدرسة الكينزية يطلق على ظاهرة تراجع القطاعات الإقتصادية المحركة للنمو سواء التبادلية أو غير التبادلية لصالح القطاعات الإستخراجية<sup>16</sup>، وقد أستعمل لتفسير الظاهرة الناجمة عن إكتشاف النفط في بحر الشمال في هولندا سنة 1951م، وما نجم عنه من انحلال في القطاع الصناعي بصفة خاصة والقطاعات المحركة للنمو بصفة عامة لصالح إزدهار الصناعات الإستخراجية، وقد إنصرف المعنى العام للمرض الهولندي إلى العلاقة بين التوسع في إستغلال هذه الموارد الطبيعية سواء إستخراجية (نفط ومعادن) أو زراعية، وبين الإنكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهذه العلاقة تؤدي إلى فوائض مالية وتدني في فرص العمل في الإقتصاد الوطني، أو حتى اللجوء إلى إستيراد اليد العاملة، إضافة إلى إنكماش في قطاع التصدير التقليدي من خلال تراجع تصدير المنتجات المحلية التي تفقد ميزاتها التنافسية في السوق العالمية.

مفهوم يُوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل النفط، والذي يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية والعكس.

ويشير المفهوم إلى أن زيادة الموارد الطبيعية تؤدي إلى: تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية وخاصة قطاع الصناعة الذي يرتبط بشكل كبير بقطاع النفط، أيضا تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب تذبذب أسعار النفط و سوء إدارة حكومية للموارد.

#### ثانيا: تعريف المرض الهولندي.

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تناولت موضوع المرض الهولندي بإعتباره يشكل ظاهرة غريبة تجمع بين وفرة كبيرة للموارد الطبيعية وتخلف تنموي يميز الإقتصاديات التي تمتلك هذه الموارد، ويمكن أن نورد بعض هذه التعاريف كما يلي:

**التعريف الأول:** " المرض الهولندي هو تلك الآثار السلبية التي تحدث في إقتصاد معين، يتميز بإعتماده الكلي على القطاع الإستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه وإنحلال القطاعات الأخرى في الإقتصاد"<sup>17</sup>.

يركز الكاتب في هذا التعريف على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد الكلي على القطاع الإستخراجي أو الزراعي، أي أنه يربط الظاهرة محل الدراسة بالإقتصاديات وحيدة المصدر، سواء كان مدرها ربعيا من خلال تدفق الإيرادات الربعية، أو من خلال الإعتماد على مصدر وحيد للإيراد كالبين في البرازيل.

**التعريف الثاني:** " هو تلك الآثار السلبية غير المرغوب فيها نتيجة إكتشاف مفاجئ لمورد أو ثروة طبيعية، تكون بالأساس إستخراجية"<sup>18</sup>.

يركز الكاتب في هذا التعريف أيضا على الآثار السلبية التي يخلفها الإعتماد على قطاع واحد ذو طبيعة إستخراجية بالأساس، يختلف عن التعريف الأول في أنه يربط ظاهرة المرض الهولندي بالإكتشاف المفاجئ للمورد الطبيعي، وتوجه الدولة في بناء سياسات إقتصادية قائمة على تدفق العملة الصعبة من هذا الإكتشاف على حساب القطاعات الأخرى.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المرض الهولندي بأنه: هو تلك العلاقة السلبية ما بين وجود قطاع مزدهر يشكل المصدر الأساسي لتدفق العملة الصعبة ويكون بذلك المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام، وبين التخلف التنموي الذي يميز هذه الإقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد في التصدير.

### ثالثا: فرضيات نظرية المرض الهولندي.

تقوم نظرية المرض الهولندي على عدة فرضيات عقلانية التي بنت عليها نموذجها في تفسير الظاهرة، إذ تبني نموذجها على سيادة المنافسة التامة في الاسواق الدولية، وأن كل دولة تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة التشغيل الكامل، أي أن منحى إمكانات الإنتاج في أقصى توليفة لها، وهي تفترض وجود عاملين للإنتاج هما العمل ورأس المال، فنفترض عدم تنقلهما دوليا، في حين أن عنصر العمل له حرية التنقل بين القطاعات على المستوى المحلي، وعدم تنقل رأس المال نظرا لطبيعة التخصص في العملية الانتاجية.

كما تقوم النظرية على مبدأ تعرض الإقتصاد لصدمات موجبة متوقعة ودائمة نسبيا، ناتجة عن ارتفاع اسعار القطاع المزدهر، والذي يؤدي إلى تدفق قوي للعملة الصعبة، والتي يتم إنفاقها بصفة كلية بطريقة تحفظ توازن الميزان التجاري، مع فرضية عدم وجود تهريب أو تحويل لرؤوس الأموال إلى الخارج تقوم بعملية عكسية تفقد الصدمة الموجبة فعاليتها وتعكسها إلى صدمة سالبة تكون تأثيراتها السلبية أكبر من تراجع أسعار المورد الطبيعي المعتمد عليه، كما تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية أن الدخل المفاجئ أو الغير متوقع سيؤثر فقط الدائرة الحقيقية في الإقتصاد الوطني، أما الدائرة النقدية فهي مستبعدة من هذا التأثير.

تقوم نظرية المرض الهولندي على فرضية تقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات متخصصة كما يلي:

**قطاع التصدير التقليدي:** موجهة للإستهلاك داخليا، ويقوم بالتصدير للخارج، يتصف بإكتساب ميزة تنافسية قاردة على الصمود أمام المنتج الأجنبي وهو يتمثل في قطاع الفلاحة والقطاع الصناعي.

**القطاع المزدهر:** وهو الذي يعتبر المسؤول الأول عن إحداث ظاهرة المرض الهولندي، بإعتبار أن إنتاجه موجه للسوق العالمي، وتأثيراته عادة ما تكون سلبية من خلال صدمات تقلبات الأسعار في السوق الدولية، خاصة إذا كان الإقتصاد المحلي يعتمد عليه بصفة كبيرة، وهو ما يجعل الإقتصاد عرضة لتقلبات ودورات إقتصادية خطيرة.

بإعتبار أن القطاعين الأول والثاني يواجهان منافسة دولية للسلع والخدمات المصدرة من قبلهما للخارج، فإنه يمكن دمجهما في قطاع واحد يمكنه التبادل مع العالم الخارجي.

**القطاع غير التبادلي:** وهو القطاع الذي لا يصدر للعالم الخارجي، إما لعدم قدرته على المنافسة في السوق الدولية لعدم إكتسابه ميزة تنافسية، أو لطبيعته التخصصية غير الموجهة للتبادل كقطاع البناء والأشغال العمومية.

#### خامسا: عوامل تشخيص المرض الهولندي في الإقتصاد.

يتم تشخيص وجود المرض الهولندي في إقتصاد قائم على عوائد قطاع مزدهر واحد، من خلال تتبع أثرين يمكننا من خلالهما إكتشاف تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد حسب ما تنص عليه نظرية المرض الهولندي كما يلي:

##### 1. اثر انتقال الموارد:

يؤدي إنتعاش القطاع المزدهر الى زيادة الانتاجية الحديدية للعمل فيه، ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بإتجاه القطاع المزدهر، مما يؤدي حسب كوردن إلى أثرين مهمين<sup>19</sup>:

تحول اليد العاملة من قطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر يؤدي إلى تراجع الإنتاج في القطاع التبادلي، وهو ما يسمى بالإنحلال المباشر للقطاع التبادلي، بإعتبار أن القطاع غير التبادلي لم يساهم في هذا الإنحلال، كما أن تراجع الإنتاج في قطاع التصدير التقليدي يمكن نتيجة لإرتفاع سعر الصرف الحقيقي. هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي نحو القطاع المزدهر، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع بسبب إنتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر، وهذا يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

ويجمع الأثرين معا أي تحول عوامل الإنتاج من القطاعين التبادلي وغير التبادلي نكون أمام حالة الإنحلال غير المباشر للقطاع التبادلي، ومنه تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد.

## 2. أثر الإنفاق:

يحدث أثر الإنفاق من خلال إتسعمال الإيرادات المتأتية من القطاع المزدهر خاصة بعد حدوث صدمة موجبة، ما يؤدي إلى إرتفاع في الدخل الوطني وكذا الدخل الفردي وفائض في ميزان المدفوعات، وهذا العائد ينفق من خلال التوسع في الإستهلاك لدى الأفراد أو من خلال الإنفاق الحكومي إذا كانت سلع القطاع غير التجاري ليست سلع دنيا وهذا ما يفسر ارتفاع الطلب على هذه السلعة قبل وضعية تمحور الطلب على العرض وانخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تطور إنتاج السلع غير التبادلية وانكماش إنتاج قطاع التصدير التقليدي خارج القطاع المزدهر<sup>20</sup>، وهذا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع سعر السلع غير التبادلية، وبالتالي حدوث حركة لعوامل الإنتاج من القطاعين المزدهر وقطاع التصدير التقليدي إلى القطاع غير التبادلي لتلبية الطلب العالي على السلع غير التبادلية.

وبصيغة أخرى فإن أثر الإنفاق مرتبط بارتفاع الإنفاق الذي بدوره نتج عن ارتفاع المداخل نتيجة تحسن معدل التبادل هذا يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وهنا يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادرا على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، و هو أثر التوجه نحو الإنحلال غير المباشر لقطاع التصنيع ومن ورائه قطاع التصدير التقليدي ككل، وذلك بفعل تحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل<sup>21</sup>.

### سادسا: تشخيص المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2015.

يمكننا تشخيص وجود المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري من خلال تتبع أعراض المرض الهولندي ومدى تغلغله في القطاعات المحركة للنمو في الإقتصاد الجزائري، وهذا ينتج الأثرين الذين تنص عليهما نظرية المرض الهولندي كالتالي:

**1 - أثر إنتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات:** كما سبق تفصيله تقوم نظرية المرض الهولندي بتقسيم الإقتصاد إلى ثلاث قطاعات، يتميز كل قطاع عن آخر كما يلي:

**1.1 القطاع المزدهر:** والذي يمثل قطاع المحروقات في الجزائر، يتصف بتدفق كبير للإيرادات الربعية، ومنه إرتفاع الانتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي القابل للإنتقال بين القطاعات، وهو ما يؤدي إلى هجرة عنصر العمل بصفة خاصة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، وهو ما يؤدي إنكماش في القطاعات الأخرى لصالح القطاع المزدهر، ويتميز بأن عنصر العمل فيه ذو طبيعة تخصصية غير قابلة للإنتقال بين القطاعات، بل على العكس تماما يتميز القطاع المزدهر بجذب عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى دون أن تكون هناك إنتقال منه إلى القطاعات الأخرى، بفعل الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، وبالتالي فهو ذو طبيعة إنعزالية.

يكون إنتقال عوامل الإنتاج من قطاع التصدير التقليدي إلى القطاع المزدهر " من قطاع الصناعة والفلاحة إلى قطاع المحروقات في الجزائر"، ثم يعاود الإنتقال مرة أخرى من القطاع المزدهر إلى القطاع

غير التبادلي " قطاع الأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، بفعل الطاقة الاستيعابية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، أو بفعل الطبيعة التخصصية له مما يجعل هذا الانتقال نادر الوقوع. تشكل معدلات البطالة المرتفعة عائقا كبيرا أمام عملية تتبع حركة إنتقال عنصر العمل بين القطاعات، إلا أنه بالتركيز على معدلات التشغيل في القطاعات، نجد أن قطاع المحروقات في الجزائر بتشغيله لليد العاملة الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة عمليتي التسيير والإستخراج، وهذا النوع من اليد العاملة لا يمكنه الانتقال إلى قطاع آخر بناتا، لتبقى الأعمال الثانوية لليد العاملة المحلية التي تتصف بنوع من عدم التكوين والتخصص التي يمكنها الانتقال إلى القطاعات الأخرى، إلا أنها بدورها لا تنتقل إلى قطاع آخر بفعل الإستقرار الذي يشهده قطاع المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى ناهيك عن إرتفاع الأجور نوعا ما هذا من جهة، من جهة أخرى فإن قطاع المحروقات لا يستوعب سوى 1% من القوة العاملة النشيطة وهو ما يجعل إنتقال عنصر العمل إليه قليل التأثير ولا يعكس وجود أعراض المرض الهولندي بفعل إنحصار قطاع المحروقات.

**2.1 قطاع التصدير التقليدي:** شهد قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي خاصة في فترة التحول إنحلالا مباشرا بفعل الفشل في إدارة عملية التحول الذي شهدته البلاد منذ 1986، وكذا بفعل الوضع الإستثنائي المتمثل في الوضع الأمني فترة التسعينات، وهو ما أدى إلى إنحلال القطاع الفلاحي وتدهوره نتيجة النزوح الريفي نحو المدن هذا من جهة، من جهة أخرى كان لبرامج التعديل الهيكلي وإتفاقيات الإستعداد الإئتماني مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الأثر البالغ في إنحلال قطاع التصدير التقليدي بفعل فشل عملية الخوصصة للمؤسسات العمومية وما نتج عنه من تسريح لليد العاملة، خاصة وأن القطاعين " الفلاحي والصناعي" مملوكين للدولة، وعدم قدرتهما على المنافسة الخارجية، والتخريب الذي طالهما بفعل الفساد والظروف الأمنية، وبالتالي تعميق الهوة لصالح القطاع المزدهر والقطاع غير التبادلي، ومع بداية سنة 2000 ودخول سياسة الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ، أعطي دعم للقطاع التبادلي بحيث أصبح يستوعب ما يقارب 31% من القوة العاملة.

**3.1 القطاع غير التبادلي:** يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من القوة العاملة في الإقتصاد الوطني منذ 1995 للتسارع الوتيرة مع دخول برنامج الإنعاش الإقتصادي حيز التنفيذ بإستقطابه لـ 10% من القوة العاملة النشيطة، و 16.7% من حجم القوة المشغلة، أي 2.5 مرة عن القطاع التبادلي، إلا أنه ما يميز هذا القطاع هو إعتماده على قطاع العائلات والمؤسسات الفردية في إطار دعم تشغيل الشباب.

ما يمكن إضافته أن سياسة الإنعاش الإقتصادي كان لها أثر كبير على القطاعين التبادلي وغير التبادلي بتثبيت حصة القوة المشغلة في القطاع الأول، إلا أنها توسعت في القطاع الثاني بصفة كبيرة خاصة وأنه ذو مردودية كبيرة مقارنة بالقطاع التبادلي، مما يجعل تنقل عنصر العمل حتمية إلزامية، كما أن قطاع المحروقات ورغم تراجع صادراته بفعل تخفيض الشريك الأجنبي لحصته، لا يزال يحسن باستمرار مكانته في

مساهمته في الناتج المحلي الخام، وهو ما يؤكد وجود المرض الهولندي في الجزائر من خلال أثر إنتقال الموارد.

## 2. أثر الإنفاق:

تميز الإقتصاد الجزائري في فترة الدراسة بتطبيق سياسة مالية توسعية تمثلت في سياسة الانعاش الاقتصادي ببرامج خماسية من سنة 2000-2014، تميزت هذه البرامج الخماسية بجنوح هائل لإستخدام عائدات المحروقات في تمويل هاته البرامج، التي تميزت بضعف التقدير في القيمة الحقيقية المشاريع المسطرة، والتي كانت في أغلبها مشاريع بنى تحتية أو مشاريع القطاع غير التبادلي بصفة عامة من نقل وكهرباء وخدمات وغيرها، من جهة أخرى فقد عرف تنفيذ مشاريع سياة الانعاش الاقتصادي العديد من العثرات والتأخر في إنجاز المشاريع نتيجة تذبذب أسعار المحروقات التي تعتبر الممول الرئيسي إن لم يكن الوحيد، والمفارقة التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري هو الآثار السلبية لتذبذبات أسعار المحروقات سواء أكان إرتفاع في اسعار المحروقات وهو ما يؤدي إلى إرتفاع الإيرادات والميول نحو الإنفاق الإستهلاكي الترفي مما يؤدي إلى ظهور أثر الإنفاق للمرض الهولندي وهو ما يعزز فرضية وجوده في الإقتصاد الجزائري، أما عن الإنخفاض في الأسعار فتكون الآثار السلبية مباشرة في وقف تنفيذ المشاريع وإتباع سياسة تقشفية مستعجلة ومفاجئة تنعكس بسرعة على مختلف القطاعات.

## 1.2 نمو القطاعات المحركة للنمو و هيكل الناتج المحلي الخام .

### الجدول رقم 01: نمو القطاعات والناتج المحلي للفترة 2000-2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
الفلاحة	-5	5.3	0.5	2	13.	-	19.	3.1	1.9	4.9	5.5	6
الصناعة	-	1.9	1.2	2	2	2.9	1.5	1.3	4.5	2.2	5.2	0.9
البناء . أ. ع	9.8	9.8	5.1	2.8	8.2	5.5	8	7.1	11.	6	9.1	6.6
الخدمات	2.1	6	5.3	4.2	7.7	6	6.5	6.8	7.8	7.2	7.2	6.9
المحروقات	4.9	1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5	0.9	-	1.6	-	2.6
خارج المحروقات	1.2	5.4	5.3	6	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3	6	6
%PIB	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	2.4	4

المصدر: بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقرير سنة 2010.

شهدت أسعار المحروقات تحسنا ملحوظا مع بداية تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي سنة 2000 مسجلة معدلات نمو إقتصادية موجبة على طول فترة الخماسيات الثلاثة بلغت ذروتها سنة 2003 بمعدل نمو 6.9% ببلوغ سعر برميل النفط الجزائري متوسط 25 دولار للبرميل، لتسجل نسبة نمو 2% و3% سنتي 2006 و2007 متأثرين بالنمو السبي في القطاع الصناعي الذي سجل نسب نمو سالبة متتالية، إلا أن المتفحص لهيكل الناتج المحلي الخام في الجزائر يجد أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كبيرة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى ببلوغها نسبة 31.4% سنة 2000 ليعزز القطاع مكانته ببلوغه نسبة 45.6% سنة 2006 ونسبة 43.7% سنة 2007 ليشهد تراجعا سنتي 2009 و2010 نتيجة تخفيض الشرك الأجنبي لحصة التصدير للنفط بفعل تراجع الطلب العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

#### الجدول رقم 02: تركيبة هيكل الناتج المحلي الخام للفترة 2000 - 2010.

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلحة %	12.73	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4
الصناعة %	9.57	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5
البناء . أ. ع %	9.8	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4
الخدمات %	24.6	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.2	36	35.4
المحروقات %	31.54	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45	31	34.7
حقوق ورسوم الواردات	11.3	7.2	8.3	7.7	7.3	6.5	5.8	5.7	5.4	7.1	6.1

المصدر: بنك الجزائر - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقرير سنة 2010.

من جهة أخرى يساهم القطاع غير التبادلي بحصة الأسد في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خاصة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية بمجموع نسبة مساهمة 35% سنة 2000 ليعزز مكانته تدريجيا بنسبة تتراوح ما بين 35 - 50 على طول فترة الإنعاش الإقتصادي مستفيدا بذلك من البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الإقتصادي والتي تميزت بتمويلها الكامل من عائدات المحروقات التي شهدت صدمة موجبة على طول الفترة 2000-2014 وقد كان هذا النمو على حساب قطاع التصدير التقليدي المتمثل في قطاعي الصناعة والزراعة بنسبة محصورة بين 11%- 18% على طول فترة برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن المرض الهولندي من خلال مدى مساهمة القطاعات الثلاثة (المزدهر - التبادلي - غير التبادلي)، بحيث أن الاقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، ثم القطاع غير التبادلي في قيادة قاطرة النمو الاقتصادي ليلبها قطاع التصدير التقليدي الذي يساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من 2% من الصادرات كما سيأتي تفصيله لاحقا.

## 2.2 هيكل الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2015.

يشكل هيكل الموازنة العامة وتركيبها مؤشرا هاما يمكننا من تتبع وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني من عدمها، من خلال مدى الإعتماد على قطاع المحروقات " القطاع المزدهر " في تمويل النفقات العامة من جهة ومن جهة أخرى تركيبة هيكل النفقات العامة من خلال توزيعها بين القطاعين التبادلي وغير التبادلي.

### الجدول رقم 03: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2007-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1722.9	1577.7	1615.9	1561.6	1472.4	1835.8	1628.5	970.2	973.0	جباية بترولية
3161.7	2640.5	2204.1	1894.0	1520.0	1245.7	1158.1	953.8	829.6	جباية عادية
4884.6	4218.2	3820.0	3455.6	2992.4	3081.5	2786.6	1924.0	1802.6	مجموع الإيرادات
4972.3	4714.5	4335.6	4608.3	3434.3	2838.0	2593.7	2018.0	1534.9	نفقات التسيير
3885.8	2941.7	2544.2	2820.4	3184.1	3022.9	2597.8	2304.9	2048.9	نفقات التجهيز
8858.1	7656.2	6879.8	7428.7	6618.4	5860.9	5191.5	4322.9	3583.8	مجموع الإعتمادات
-3974	-3438	-3060	-3973	-3626	-2779	2405	-2399	-1781	رصيد الموازنة

Source : MINISTERE DES FINANCES - La note de présentation du projet de la loi de finances.

من خلال الجدول وعند تصفح الموازنات السنوية لفترة الدراسة يلاحظ من الوهلة الأولى أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة كبيرة مقارنة بالجباية العادية، التي من المفروض أن تكون لها النسبة الأكبر في التمويل بإعتبارها تعكس مردودية القطاع الانتاجي، إذ بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 54% سنة 2007 لتصل نسبة 59.6% سنة 2010، إلا أنه مع بداية سنة 2011 تسجل تراجعاً لصالح الجباية العادية التي بلغت 54.6% سنة 2012 لتبلغ نسبة 64.7% سنة 2015 بدعم من القطاع غير التبادلي خاصة قطاع الأشغال العمومية والخدمات هذا عن جانب الإيرادات.

أما عن جانب النفقات فإننا نلاحظ تفوق نفقات التجهيز من خلال البرامج القاعدية الضخمة المسطرة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، ببلوغها نسبة 57.17% سنة 2007 لتبقى محافظة على تفوقها ببلوغها نسبة 51.6% سنة 2010، إلا أنه بعد بداية سنة 2011 وبضغط من الجبهة الإجتماعية وضغط النقابات العمالية تراجعت النسبة لصالح نفقات التسيير للفترة 2011 - 2015 بنسب تتراوح 51.89% إلى 56% لينعكس بذلك في صورة تضخم على إعتبار أن الجهاز الانتاجي في الجزائر غير مرن، وهو ما يحول دون تحقيق الآثار المرغوبة من تزايد النفقات العامة المتمثلة في أثر المضاعف وأثر المعجل.

ما يلاحظ على الموازنة العامة أيضا تسجيلها لعجز مزمن في الفترة 2007 - 2015، وهو ما يعكس الجنوح الهائل في استخدام الموارد النفطية في الانفاق العام مطمئنة على البحبوحة المالية الناتجة عن الصدمة البترولية الموجبة للفترة 2000 - 2014، ولكن مع بداية سنة 2015 شهدت أسعار المحروقات تراجعاً خطيراً بنسبة فاقت 60% بمتوسط 50 إلى 56 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى توقيف فوري لكل المشاريع الكبرى وتوقيف فتح منصب توظيف جديدة، وإتباع سياسة تقشفية مفاجئة وسريعة أربكت كل القطاعات في تنفيذ مشاريعها، وهذا ما يعزز فرضية تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني.

### أثر صدمات السيولة النقدية في تغلغل المرض الهولندي في الجزائر:

لعبت صدمات السيولة النقدية دوراً كبيراً في تغلغل المرض الهولندي في الجزائر، سواء من خلال صدمات عرض وطلب النقود من قبل الاعوان الاقتصاديين، أو من خلال تدخل السلطات المالية والنقدية عن طريق السياستين المالية والنقدية، ويمكن تفصيل أثر هاته الصدمات في تغلغل المرض الهولندي كما يلي:

### الصدمات المتأتية من عرض وطلب النقود:

1. عرض النقود في الجزائر: إرتبط المعروض النقدي في الجزائر بعد سنة 2000 بعدة محددات أهمها إرتفاع اسعار المحروقات والدخول في سياسة الانعاش الاقتصادي التوسعية، ناهيك عن الخروج من سياسة التقشف المطبقة قبل سنة 2000، ومع بداية تطبيق سياسة نقدية توسعية تستهدف التضخم بالإضافة الى التحكم في التخفيض المتواصل لقيمة الدينار الجزائري.

### 2. جدول رقم 04: تطور المعروض النقدي في الجزائر 2000 - 2015.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
8249,8	7681,5	7141,7	5756,4	4949,8	4964,9	4233,6	3177,8	2437,5	2165,6	1631	M1
3691,7	3333,6	2787,5	2524,3	2228,9	1991	1761	1649,8	1632,9	1478,7	1723,9	أشياء النقود
11941,5	11015,1	9929,2	8280,7	7178,7	6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3644,3	3354,9	M2
8,4	10,9	19,9	15,4	3,20	16,04	24,17	18,60	11,69	8,63	15,62	معدل النمو %

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر - تقارير بنك الجزائر 2013، 2010، 2007.

عرف المعروض النقدي للفترة 2000-2005 صدمة مواتية بنمو بلغ 13.03% و 22.29% على التوالي لسنتي 2000 و 2001، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات ودخول برنامج الإنعاش الاقتصادي حيز التنفيذ، إلا أنه بعد سنتي 2002 و 2003 إنخفض بواقع 17.03% و 15.62% على التوالي، وذلك بفعل إتباع السلطات المالية والنقدية لسياسة التكيف من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي بدافع هذا التضخم في مراحل لاحقة، ليشهد الـ M2 بعد سنة 2003 صدمة غير مواتية بانخفاض بلغ 11.59% سنة 2005.

في مرحلة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 شهد صدمة مواتية بارتفاع بلغ 18.6% سنة 2006 و 24.17% سنة 2007 وهي أعلى نسبة، مسببة ارتفاعاً في التضخم، والذي تم احتواؤه بسياسة

نقدية عن طريق رفع الاحتياطي الاجباري من قبل بنك الجزائر لينخفض الى 3.2% سنة 2009، إلا أن هناك عامل ثاني أدى إلى تخفيض معدل نمو M2 وهو إنخفاض الكمية المصدرة من المحروقات بفعل أزمة دورة أسعار المساكن لسنة 2008، والتي انخفضت فيها حجم صادرات المحروقات بـ 6% من طرف الشريك الاجنبي، ليعاود المعروض النقدي الارتفاع إلى غاية الصدمة غير المواتية لسنة 2013 وما بعدها بفعل تراجع أسعار المحروقات هاته المرة.، وبقي التدهور مستمرا إلى غاية 2016 حاليا، وهو ما جل الاقتصاد يدخل مرحلة إنكماشية خطيرة.

لقد إتبعَت السلطات النقدية سياسة غير حكيمة فيما يخص الاقراض، ويمكن أن نرصد ذلك من خلال كثرة الإلغاءات و إعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات ( فلاحين ، شباب ) وعلى المؤسسات غير الناجعة. هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

لقد أدت هذه الممارسات إلى ظهور سوء النية لدى الكثير من طالبي القروض، بحيث أصبحوا يتجهون إلى طلبها بقصد عدم التسديد ( لتعودهم على الإلغاء المستمر لها) (من جهة، ولاعتقادهم أحيانا أن الحكومة لا بد أن تتكفل بديونهم بغض النظر عن الكيفية التي يتم فيها استخدامها. أما دفع هذا السلوك بمسيري المؤسسات العمومية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار لقواعد الحذر وأدوات التسيير لإدراكهم أن موجة من التطهير المالي آتية لا محالة. فيكفي أن تضغط النقابة قليلا بدعوى المحافظة على مناصب الشغل لتتم الاستجابة لمطالبها. ولقد أدت هذه الوضعية إلى تراخي جهود الإصلاح الاقتصادي لأن زيادة قدرة الحكومة على الإنفاق قلل من حرصها على الترشيد وعلى الانضباط المالي، الأمر الذي أدى إلى بروز الضغوط التضخمية من جديد. حتى وإن كانت لا تزال في مستويات معقولة 22، كل هذا أدى إلى شيوع مناخ الفساد أو على الأقل تساهل من قبل الدولة معتمدة على الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحلوقات للفترة 2000-2010 إذا ما استثنينا سنتي 2008-2009 التي شهدت إنخفاض نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب دورة أسعار المساكن تبقى الإيرادات النفطية كبيرة مقارنة بالمنجزات على الأرض، مما يوحي بشيوع مناخ فساد يساعد على تغلغل المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني سواء أكان ذلك مقصودا أو بحسن نية وجهل بالعواقب.

### 3. طلب النقود:

إن المنتبِع للتطور النقدي في الجزائر، يلاحظ مدى تخلف الجهاز المصرفي في الجزائر، وذلك من خلال حجم المتداول النقدي خارج الجهاز المصرفي بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات لإمتصاص الكمية المتداولة من النقد خارج الاطار المصرفي، والسبب يعود إلى ضعف الجهاز المصرفي وتخلفه، ناهيك عن إزدهار السوق الموازية، وعدم ثقة الأعوان الإقتصاديين بفعل إنهيار بنك الخليفة، بالإضافة إلى الجانب الديني، من جهة أخرى فإن ضعف السوق المالي وغياب الثقافة الاستثمارية لدى الاعوان الاقتصادية في السوق المالي، كل هاته العوامل جعلت طلب النقود كبيرا لدى الاعوان الإقتصاديين

بدرجة لا يمكن للسلطات النقدية التحكم أو حتى التنبؤ بحركتها مما يصعب من عمل السياسة النقدية وفعاليتها.

من خلال هذا العرض التحليلي لعرض وطلب النقود، يتضح أن صدّات عرض النقود والطلب عليها، قد ولدت نوع من أثر السيولة لدى الأعوان الاقتصاديين، والتي بدورها ولدت أثر إنفاق إتجه في صيغة إرتفاع للواردات نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي لمواكبة زيادة الطلب على السلع والخدمات، التي حفزتها زيادة المعروض النقدي، والتي إنعكست في شكل تضخم، وتراجع قيمة النقد المحلي.

#### صدّات سعر الفائدة :

إتبعّت الجزائر سياسة تحرير أسعار الفائدة مع بداية تنفيذ سياسة التعديل الهيكلي، بإتباعها سياسة العلاج بالصدمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية، والتي تعتبر السياسة النقدية أفضل أدواتها، وقد إستهدفت سياسة العلاج بالصدمة في الجزائر خفض معدل التضخم من خلال ثلاث خطوات رئيسية هي تثبيت سعر الصرف، موازنة الميزانية ورفع أسعار الفائدة الاسمية، هاته الاخيرة تضمن تحسين التوقعات لدى الاعوان الاقتصاديين، كما أنها تجعل سعر الفائدة الحقيقي موجبا مما يرفع حجم الودائع ويحفز الاقراض<sup>23</sup>.

إلا أن حالة الجزائر تتميز بنوع من التعقيد، بالرغم من أنها حققت نتائج إيجابية فقد بلغ معدل التضخم 0.3% سنة 2000 بعدما كان في حدود 30% سنة 1995، صاحبة ارتفاع في إحتياطي الصرف ناهيك عن موازنة الميزانية أو على الاقل تخفيض العجز والذي كان في حدود 18% من الـ PIB ما بين 1996-2000.

#### جدول رقم 05: تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية للفترة 2000-2011.

السنوات	معدل التضخم %	سعر الفائدة الاسمي (ln)	سعر الفائدة الحقيقي (lr)	السنوات	معدل التضخم %	سعر الفائدة الاسمي (ln)	سعر الفائدة الحقيقي (lr)
2000	0,33	7,5	7,17	2006	2,31	1,8	0,51-
2001	4,22	6,3	2,08	2007	3,67	1,8	1,87-
2002	1,41	5,3	3,89	2008	4,86	1,8	3,06-
2003	4,26	5,3	1,04	2009	5,73	1,8	3,93-
2004	3,96	3,7	0,26-	2010	3,91	1,8	2,11-
2005	1,38	1,9	0,52	2011	4,52	-	-

المصدر: - البنك الدولي - جداول إحصائية إقتصادية خاصة بالجزائر بصيغة Excel محملة من

موقع البنك الدولي [www.albankadawli.Org](http://www.albankadawli.Org) بتاريخ 2013/03/25.

الملاحظ أنه بعد دخول سياسة الانعاش الاقتصادي أخذ سعر الفائدة الإسمي أخذ إتجاها تنازليا للفترة 2000 - 2004 إبتداءا من 7.5% سنة 2000 نزولا إلى معدل نزولا إلى معدل 3.7%، وقد تم

تثبيتها في الفترة 2005 – 2011 عند معدل فائدة 1.8% ، وهو ما جعل سعر الفائدة الحقيقي يأخذ قيمة سلبية على طول الفترة 2000-2011، وهنا أصبح الاقتصاد امام تذبذبات وتقلبات في سعر الفائدة الاسمي ناجمة عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لا يتناسب والحالة الاقتصادية السائدة، مما يؤدي الى نتائج عكسية على الارصدة القابلة للإقراض، خاصة وأنها مترامنة مع تقلبات الدورات الاقتصادية، فعند وضع سعر فائدة أقل من المستوى التوازني سيقوم الاعوان الاقتصاديون بزيادة الطلب على النقود مما يؤدي الى ظهور اثر سيولة، والذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك وارتفاع الدخل والطلب على النقود مرة اخرى، مما يشكل ضغطا على اسعار الفائدة الاسمية فترتفع إلا أنه حدث العكس ولم ترتفع وهنا يكمن التعقيد.

مما تجدر الإشارة إليه أنه عند تدخل البنك المركزي بسياسة نقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، وذلك بتثبيت معدل الفائدة الاسمي، فإن السياسة النقدية تفقد فعاليتها تماما، لأن منحى السيولة يأخذ وضعية الأفقي، وبالتالي نكون أمام مصيدة السيولة لكينز والتي يكن عندها تفضيل السيولة لا نهائي المرونة لدى الأعوان الإقتصاديون، وهنا فقد السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة فعاليتها، وولدت أثر سيولة ناجم عن صدمات اسعار الفائدة، والتي تُحدث اثر إنفاق ناجم عن احتياطات النظام المصرفي من النقد مما يرفع عرض النقود، ويشجع الاتفاق بدلا من تخفيضه، وهنا نكون أمام تغلغل المرض الهولندي، من غير أثر الإنفاق الناجم عن الصدمة الموجبة المتأتية من القطاع المزدهر.

### صدمات سعر الصرف " تخفيض العملة وتأثير سعر الصرف الحقيقي":

تعتمد السلطات النقدية في الجزائر في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي، اللجوء إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الاجنبية، خاصة بعد الدخول في سياسة الانعاش الاقتصادي بعد سنة 2000، إذ شهد الدينار عدة تخفيضات إدارية في قيمته، وكانت هاته التخفيضات لها خمس دوافع رئيسية:

1. **زيادة الصادرات:** تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة المحلية الى رفع قيمة الصادرات المحلية، بحيث تعتبر ذات ميزة تنافسية في السعر الذي يظهر متدنيا مقارنة بالسلع الاجنبية، إلا أنه مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر قد أعلى هاته العلية.

2. **إدارة الموازنة العامة** في شقها المتعلق بايرادات الجباية البترولية، وذلك من أجل تحصيل جبائي عند التحويل إلى الدينار، وهذا راجع لإنخفاض كمية الصادرات من المحروقات خاصة بعد أزمة دورة المساكن 2008، والتي أدت إلى تقلص الايرادات، بالاضافة الى إنخفاض أسعار المحروقات بداية من سنة 2014 والتي بلغت ذروتها سنة 2016.

3. **إدارة الميزان التجاري:** والذي شهد عجزا في العديد من السنوات خاصة سنة 2015، بفعل إرتفاع قيمة الواردات وتدني قيمة الصادرات من المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات، خاصة وأن معظم الواردات هي مواد إستهلاكية مدعة من طرف الحكومة عبر الموازنة العامة، وهذا ما يولد أثر إنفاق يؤكد فرضية وجود المرض الهولندي عن طريق صدمات سعر الصرف المتأتي من سياسة تخفيض قيمة العملة، كما عدم وجود صادرات خارج المحروقات وإزدهار القطاع غير التبادلي أدى إلى إرتفاع

- سعر الصرف الحقيقي والذي يؤكد مرة أخرى فرضية تغلغل الظاهرة في الاقتصاد المحلي.
4. يتعلق بالتوازن الاقتصادي الكلي عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، ناهيك عن عدم كفاءة السوق المالي.
5. إدارة آثار تفكيك التعريفات الجمركية لصالح الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2006، والتي كلفت الخزينة 8 مليار دولار إلى غاية 2016.
- وبلغة الأرقام فقد شهد الدينار عدة تخفيضات في السنوات الخمس الأخيرة، إذ فقد 9% في أكتوبر 2013<sup>24</sup>، ليفقد ما بين 2014 و2015 نحو 11% من قيمته، كما سجل إنحفاضا بـ 25% من 2013 - 2015، وقد كان هذا التخفيض بفعل سياسة البنك المرزي، وليس عبر آلية إنخفاض سعر الصرف في السوق<sup>25</sup>.

#### خاتمة:

لعبت صدمات السيولة النقدية في الجزائر، أثرا كبيرا في تغلغل المرض الهولندي، بالإضافة إلى صدمات ريع القطاع المزدهر الذي أضفى حالة من النزعة نحو الإنفاق بشكل كبير، في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف أدائه، ناهيك عن توليد أثر الإنفاق الناتجة عن إنحلال القطاع التبادلي بشقيه الفلاحي والصناعي، ونمو القطاع غير التبادلي، الأمر الذي شجع من إرتفاع الواردات وتراجع الصادرات لإعتبارات معينة، إلا أنه ما توصلنا إليه في هذه الورقة أن صدمات السيولة النقدية قد ولدت بدورها أثر إنفاق من غير المتأتي من ريع القطاع المزدهر، كما أن التخفيض المتواصل لسعر الصرف في العملة المحلية دون توفر الشروط اللازمة لزيادة الصادرات أدت إلى ظهور أثر إنفاق، ناهيك عن ظهور أثر موارد ناتج عن إنحلال القطاع التبادلي، وهو ما أدى إلى تغلغل المرض الهولندي في الإقتصاد الجزائري ناتج عن صدمات السيولة النقدية بأنواعها من غير تلك المتأتي من صدمات القطاع المزدهر.

**النتائج المتوصل إليها:** من خلال هذا البحث تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية.

1. الدور الذي تلعبه العوائد النفطية في الهيكل الاقتصادي للجزائر أضفت عليه سمة الاقتصاد الريعي ، و الطريقة التي تدار بها هذه العوائد طورته الى سمة الدولة الريعية، المعتمدة بشكل شبه كلي على عوائد المحروقات التي تعرف عدم إستقرار في مردودها المالي نتيجة تذبذبات أسعارها في السوق العالمية أو نتيجة ضغوطات الشركاء الأجانب.
2. تظهر أعراض المرض الهولندي من خلال نمو قطاع السلع غير التبادلية على حساب قطاع التصدير التقليدي بشقيه الصناعي والفلاحي، الذي خصصت له مبالغ ضخمة ولكن دون جدوى، ليبقى يحقق معدلات نمو سالبة.

3. سياسة الانعاش الاقتصادي المنتهجة خلال الفترة 2001 . 2014 ، فاقمت من حدة أعراض المرض الهولندي من خلال أثر الإنفاق.

4. النتيجة الأهم التي توصلنا إليها هي أن انحلال التصنيع في الجزائر ليس سببه أثر الإنفاق المتأتي من الإعتماد على ربيع المحروقات، وإن كانت سبب فهي بدرجة ثابتة، أما انحلال التصنيع فيعود بالدرجة الأولى إلى فشل دارة التحول نحو إقتصاد السوق، بدءا من قوانين إعادة هيكلة المؤسسات وإستقلاليتها والتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية وصولا إلى برنامج الخصخصة الذي عرف فشلا ذريعا وفكك القاعدة الصناعية، أما القطاع الفلاحي فتراجعته يعود على العشرية السوداء والنزوح الريفي إضافة إلى أنه قطاع تقليدي وذو إنتاج ضعيف.

#### التوصيات:

هناك العديد من الآليات التي يتم من خلالها مواجهة الآثار السلبية للمرض الهولندي، تختلف باختلاف طبيعة وأهداف السياسة الإقتصادية للتنمية، ومدى فعالية كل آلية حسب الظرف الذي تطبق و الغرض المرجو من تطبيقها، ومن هذه الآليات نذكر:

**1 تعقيم المداخل:** قد تكون المناعة الكافية من المرض الهولندي هو تعقيم المداخل المتنامية بسرعة المتأتية من القطاع المزدهر، بحيث أن الحكومة تراكم الاحتياطات الاجنبية وتزودها بادخارات اضافية، إما بفائض في حسابها الجاري، أو من خلال القطاع الخاص.

**2 تعقيم الاحتياطات الاضافية:** وهنا يجب منع الاحتياطات الاضافية من التنفيذ في الإقتصاد المحلي، وقد سمى "Cordon" ذلك بحماية سعر الصرف، لأنها تتجنب أو تخفض إرتفاع سعر الصرف، نتيجة لتأثير الإنفاق، وعليه فإن القطاع المتأخر لن يتضرر من مواجهة سعر صرف مرتفع، بالرغم من ان نمو القطاع غير التبادلي قد تمت التضحية به، وعندما لا تتفق الدولة كل مداخل قطاع التصدير فإنها تكون قد خففت من مشكل القدرة الاستيعابية.

**3 حماية الأنظمة الانتاجية:** إن المشكلة الأساسية التي يطرحها نموذج العلة الهولندية، تتمثل في أن رواج الصادرات يؤدي إلى إرخاء القيد الخارجي، دون أن يشكل هو في حد ذاته تنمية، فالتحسن الكبير في شروط التبادل سمح للدول المصدرة للبترول بأن تتوفر على موارد عالية معتبرة لكن المفارقة تمكن في أن إستخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في ا،ظمتها الإنتاجية.

**4 وقف العمل بمشاريع ANSEJ و CNAC وغيرها بإعتبارها لم تؤدي الدور المنوط بها في النهوض بالقطاع الإنتاجي، وكثرة المشاريع الطفيلية كالتجارة، وإستبدالها بمشاريع تقوم الحكومة بتنفيذها حسب الأولويات، ثم تقوم بخصصتها عن طريق البورصة وبذلك تنشط السوق المالية، وتقوم ببناء قاعدة صناعية متكاملة قادرة على تحقيقي تنمية مستدامة.**

قائمة المراجع:

1. أبو الفتوح علي الناقة - نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى - مطبعة المعمورة - مصر 2001 .
2. عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون - النظرية الاقتصادية الكلية - الدار الجامعية - مصر 2007 .
3. جون نايهانز - ترجمة صقر أحمد صقر - تاريخ النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980 - المكتبة الأكاديمية - ط01 - القاهرة 1997 .
4. عبد الباسط وفا - الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية - دار النهضة العربية 2001.
5. حمد دياب- التجارة الدولية في عصر العولمة- دار المنهل اللبناني - بيروت - دت.
6. بهلول لطيفة -نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة باجي مختار 2012.
7. بوبلوطة بلال - تقييم فعالية سياسة تحرير سعر الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2015 - أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة الجزائر 2015.
8. عبابسة نوال - التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة منتوري بقسنطينة 2009 .
9. عمار جعفري - إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 - رسالة ماجستير غير منشورة - لجامعة بسكرة 2013 .
10. دحمان بواعلي سمير - محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970 / 2005-رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006.
11. نسيمة بن يحي - أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 دراسة تحليلية قياسية - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة المدية 2014 .
12. عبد المجيد قدي - الإقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات - مداخلة في المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة - يومي 07 و08 أفريل 2008 - جامعة فرحات عباس بسطيف.
13. عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق - العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية- السنة التاسعة العدد الثامن والعشرون .
14. تصريح وزير المالية كريم جودي لجريدة النهار بتاريخ 2013/10/28.
15. تصريحات بشير مصيطفى للجزيرة www.aljazeera.net بتاريخ 205/07/25.

المراجع باللغات الأجنبية:

1. Michal R , Darby, Intermediat Macro économiques, international student édition, MCGRAW- hill KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979.
2. Rowtron R-wells - the industrialisation- cambridge journal of economics – vol 05 1983 .
3. Jeqn Philipe – le syndro;e hollqndqise théorie et empirique au congo et cameroun – universite montesquier – bordeaux4 – France.
4. Chri Adam – What is dutech disease and is it problem ? - center for Global development – july 2006
5. . Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 .

<sup>1</sup> نسيمه بن يحيى – أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1970-2013 دراسة تحليلية قياسية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة المدية 2014 – ص.65.

<sup>2</sup> économiques, international student édition, MCGRAW- Macro Michal R , Darby, Intermediat KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215. hill

<sup>3</sup> أبو الفتوح علي الناقة – نظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى – مطبعة المعمورة – مصر 2001 – ص137.

<sup>4</sup> عبد الرحمان يسرى احمد وآخرون – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية – مصر 2007 – ص 237.

<sup>5</sup> عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون – مرجع سبق ذكره – 235.

<sup>6</sup> عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي مطوق – العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق – مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – السنة التاسعة العدد الثامن والعشرون – ص206.

<sup>7</sup> نفس المرجع – ص 207.

<sup>8</sup> ليلى بديوي مطوق وعبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

9 نفس المرجع السابق، ص210.

10 نفس المرجع السابق، ص.ص212-213.

11 جون نايهانز – ترجمة صقر أحمد صقر – تاريخ النظرية الاقتصادية الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980 – المكتبة الأكاديمية – ط1 – القاهرة 1997 – ص734.

<sup>12</sup> دحمان بوعلي سمير – محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية – دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970/ 2005 – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف 2006 – ص199.

<sup>13</sup> عبد الباسط وفا – الدورات الاقتصادية العينية والتفسير النيوكلاسيكي الحديث للتقلبات الاقتصادية – دار النهضة العربية 2001 – ص.ص (11-12).

\* نقصد بالصدمة المواتية تنوع الصدمات الخارجية المواتية بِن اكتشاف مورد طبيعي جديد أو ارتفاع سعر احدى سلع الصادرات.

<sup>14</sup> عمار جعفري – إشكالية إختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية – دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2010 – رسالة ماجستير غير منشورة – لاجامعة بسكرة 2013 – ص76.

<sup>15</sup> محمد دياب – التجارة الدولية في عصر العولمة – دار المنهل اللبناني – بيروت – دت – ص 91 .

<sup>16</sup> Rowtron R-wells - the industrialisation- cambridge journal of economics – vol 05 1983 – p 215.

<sup>17</sup> Jean Philipe – le syndro;e hollqndqise théorie et empirique au congo et cameroun – universite montesquier – bordeaux4 – France p02.

<sup>18</sup> Chri Adam – What is dutch disease and is it problem ? - center for Global development – july 2006 – p03.

<sup>19</sup> Corden .M – Booming sector and dutch disease economics survey and consolidation – oxford economic papers – new seiers – vol36 – 1984 – p06.

<sup>20</sup> بهلول لطيفة -نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر نموذجا - أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة باجي مختار 2012 - ص.ص 100. 1001.

<sup>21</sup> عبابسة نوال - التخصص الدولي بين النظرية والواقع حالة الجزائر - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة منتوري بقسنطينة 2009 - ص 50.

<sup>22</sup> عبد المجيد قدي - الإقتصاد الجزائري والنفط فرص أم تهديدات - مداخلة في المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة - يومي 07 و08 أفريل 2008 - جامعة فرحات عباس بسطيف - ص.ص 05-07.

<sup>23</sup> بولوط بلال - تقييم فعلية سياسة تحرير سعر الفائدة في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2015 - أطروحة دكتوراه غير منشورة- جامعة الجزائر 2015 - ص.ص 171-185.

<sup>24</sup> تصريح وزير المالية كريم جودي لجريدة النهار بتاريخ 2013/10/28.

<sup>25</sup> تصريحات بشير مصيطفى للجزيرة www.aljazeera.net بتاريخ 205/07/25.